



جمعية الدار التراثية
Aldar Heritage Society

نظام الرقابة الداخلية لجمعية الدار التراثية

النسخة الأولى

2024

أجدادنا..
إرث المستقبل..

Our Ancestors..
Legacy of the Future..

www.darh.org.sa



المقدمة

يُعتبر نظام الرقابة الداخلية أداةً أساسية لضمان سلامة إدارة جمعية الدار التراثية، وحماية مواردها، وضمان دقة بياناتها المالية والإدارية، والامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها. يهدف هذا النظام إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في أداء الجمعية، وتحديد المسؤوليات، ووضع آليات رقابية فعّالة لمتابعة تنفيذ السياسات والإجراءات.

الباب الأول: التعريفات والأهداف

المادة (1): التعريفات

- **الرقابة الداخلية:** مجموعة من السياسات والإجراءات والآليات المُصممة لضمان تحقيق أهداف الجمعية، وحماية أصولها، وضمان دقة البيانات المالية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- **الجمعية:** جمعية الدار التراثية.
- **مجلس الإدارة:** الجهة المسؤولة عن الإشراف على سياسات الجمعية واعتماد نظام الرقابة الداخلية.
- **وحدة المراجعة الداخلية:** الجهة المسؤولة عن تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وضمان الالتزام باللوائح.

المادة (2): أهداف النظام

يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى:

1. **حماية أصول الجمعية** (المالية، المادية، التراثية) من الضياع أو سوء الاستخدام.





2. ضمان دقة البيانات المالية والإدارية والمعلومات الصادرة عن الجمعية.
3. تعزيز الكفاءة التشغيلية وترشيد استخدام الموارد.
4. الالتزام بالأنظمة والقوانين المحلية واللوائح الداخلية.
5. تحقيق الشفافية في العمليات المالية والإدارية.
6. تقييم المخاطر ووضع آليات للحد منها.

الباب الثاني: عناصر نظام الرقابة الداخلية

المادة (3): الرقابة المحاسبية

تهدف إلى ضمان دقة السجلات المالية وحماية الأصول عبر:

1. توثيق كافة العمليات المالية عبر نظام محاسبي متكامل.
2. إجراء الجرد الدوري للممتلكات والأصول التراثية والمادية.
3. مطابقة السجلات المحاسبية مع الواقع الفعلي دورياً.
4. فصل المهام المحاسبية (مثل فصل مسؤولية الصرف عن مسؤولية التسجيل).

5. اعتماد المستندات المالية من أكثر من مسؤول لضمان الدقة.

المادة (4): الرقابة الإدارية

تركز على كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف عبر:

1. وضع خطط عمل سنوية تشمل الأهداف والمؤشرات.
2. إعداد تقارير أداء دورية (شهرية/ربع سنوية).
3. تقييم السياسات والإجراءات وتطويرها باستمرار.
4. ضمان الالتزام بالهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات.

المادة (5): الضبط الداخلي





يشمل:

1. تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح.
2. إجراءات مراجعة متبادلة بين الموظفين لضمان الدقة.
3. حماية البيانات والمستندات من التلف أو التزوير.
4. وضع سياسات واضحة للتعامل مع المخالفات.

الباب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية

المادة (6): بيئة الرقابة

تشمل العوامل المؤثرة على فاعلية النظام، مثل:

- نزاهة الإدارة والموظفين.
- كفاءة الهيكل التنظيمي.
- سياسات توظيف وتدريب العاملين.
- ثقافة الشفافية والمساءلة.

المادة (7): تقييم المخاطر

1. تحديد المخاطر (مثل: الاحتيال، الأخطاء المالية، فقدان البيانات).
2. تحليل احتمالية وتأثير كل خطر.
3. وضع خطط للحد من المخاطر (مثل: تأمين الأصول، النسخ الاحتياطي للبيانات).

المادة (8): النشاطات الرقابية

وتشمل:

- المصادقات والتأكيدات على العمليات المالية.
- مراجعة الأداء مقارنةً بالأهداف.





• إجراءات الأمن السيبراني لحماية البيانات.

المادة (9): المعلومات والاتصالات

- ضمان تدفق المعلومات بين الإدارات.
- توثيق كافة العمليات في سجلات رسمية.
- إبلاغ الجهات المعنية بأي مخاطر أو مخالفات.

المادة (10): المراقبة المستمرة

- التقييم الدوري لفاعلية النظام.
- إجراء مراجعات داخلية وخارجية.
- تحديث النظام حسب المستجدات.

الباب الرابع: وحدة المراجعة الداخلية

المادة (11): تشكيل الوحدة

- تتكون من مراجع داخلي مؤهل يعينه مجلس الإدارة.
- يجب أن تتمتع الوحدة بالاستقلالية والموضوعية.

المادة (12): مهام الوحدة

1. مراجعة السجلات المالية والإدارية.
2. تقييم مدى التزام العاملين بالسياسات.
3. إعداد تقارير رقابية دورية (ربع سنوية/سنوية)
4. رفع التوصيات لمعالجة الثغرات.

المادة (13): تقارير المراجعة

- تُرفع التقارير لمجلس الإدارة كل 3 أشهر على الأقل.
- يجب أن تتضمن:





- تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- الملاحظات والتوصيات.
- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة.

الباب الخامس: أحكام ختامية

المادة (14): النفاذ والتعديل

- يُعمل بهذا النظام من تاريخ اعتماده من مجلس الإدارة.
- يُنشر على موقع الجمعية لاطلاع جميع المعنيين.
- يُراجع دورياً، ويُعدل عند الضرورة بموافقة مجلس الإدارة.

المادة (15): حل النزاعات

- في حال التعارض بين هذا النظام واللوائح الرسمية، تطبق اللوائح الرسمية.

الخاتمة

يُعد هذا النظام إطاراً شاملاً لضمان سلامة إدارة جمعية الدار التراثية، وحماية أصولها، وتعزيز الشفافية. يُتوقع من جميع العاملين الالتزام به لتحقيق أهداف الجمعية بكفاءة.

مجلس إدارة جمعية الدار التراثية

24 ديسمبر 2024

